مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب " الرأي والرأي الآخر "

أ. داودي فريال عبير
جامعة الجزائر 2

ملخص:

يتناول هذا المقال قضية الحدود بين الجزائر والمغرب انطلاقا من مجموعة من الآراء التي تخص في الأساس مسألة الحدود الجيو إستراتيجية والمرجعية التاريخية، كما يدرس اختلاف الرؤى بين الجانبين واستناد كل منهما إلى الشرعية القانونية التي تظهر فيها الجزائر أكثر مصداقية بالنظر إلى السيرورة التاريخية لها.

Résumé:

Cet article traite de la question de la frontière entre l'Algérie et le Maroc, sur la base d'un ensemble de vues qui concernent la question des frontières géo-stratégiques et de la référence historique. Elle examine également les différentes visions entre les deux parties et sur chacune d'elles la légitimité juridique dans laquelle l'Algérie semble plus crédible compte tenu de son processus historique.

مقدمة

مما لاشك أن مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب هي جوهر كل خلاف بين كلا الدولتين

ومن المعروف أن الدول الإستعمارية حين قسمت القارة الإفريقية لم تراع الوحدة الإقليمية التي يعيش عليها جمع مستقر من الناس ، كما أنها لم تراع العوامل الجغرافية أو الوحدة القبلية ، بل لعب العامل الفردي ، وسياسة فرق تسد دورا رئيسيا في تحديد الوحدات السياسية في القارة.

والمتتبع للعلاقات السياسية الجزائرية ـ المغربية منذ إستقلال كليهما لم تكن مستقرة بحيث إزداد إصرار المغرب على تسوية الحدود وفق مايراه منذ أن تأكد إستمرارية الثورة وإمكانية إستقلال الجزائر، هذه الأخيرة التي كان لها رأي منافي لتصورات وأطماع المغرب في أراضي ضحى من أجلها الشعب الجزائري .

لقد إتخذت كل من المغرب والجزائر تصور خاص بكل دولة مستندين بذلك إلى حجج تاريخية ، وأدت بكليهما إلى توتر العلاقات أحيانا ، بل وصل هذا التوتر إلى حد قيام حرب بين الدولتين سنة 1963 . فما هي هذه الحجج المقدمة من كلا الدولتين؟ وماهي تأثيرها على العلاقات بينهما ؟

المملكة المغربية ومبدأ "الحق التاريخي"

لقد إستند المغرب في مطالبته تسوية الحدود ، لبعض الحججج التاريخية وكان من أبرزها إتفاقية لالة مغنية المبرمة بين فرنسا والملك المغربي بتاريخ 18 مارس 1845.

فالمطالب المغربية الرسمية لمسألة تسوية الحدود تعود في تاريخها إلى العهد الإستعماري فأثناء الثورة التحريرية الجزائرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغاربية المنطوية تحت أطروحة " الحق التاريخي" والتي كان بطلها زعيم حزب الإستقلال أنذاك السيد " علال الفاسي" وعبر عن ذلك في الكتاب الأبيض الذي أصدره في شهر نوفمبر من سنة 1955، وهو الكتاب الذي يتضمن تلك الخريطة التي دونها وأسماها بخريطة المغرب الكبير(1).

لقد عدد " علال الفاسي" أهم الأجزاء التي يضمها المغرب وهي ؛

بلاد شنقيط " موريتانيا حاليا" ، وبشار وتندوف الخاضعتين للدولة الجزائرية ، وجزء منمالي والسنغال ، بالإضافة إلى كل من سبته ومليلة الواقعتان تحت السيادة الإسبانية لإضافة إلى إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب (2).

إن مفهوم "الحق التاريخي" الذي تدافع عنه المغرب قائم على تصور إسلامي للحدود بمعنى أنه مبنى على قاعدة البيع ، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسلطان المغربي وبالتالي فإن كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير بما فيها الأراضي الجزائرية ، هي أراضي مغربية أن أنها تابعة للسلطة الحقيقية للملك،(3) بحيث حاول في هذا الجانب " علال الفاسي" كزعيم إستقلالي وحدوي التأكيد أن أراضي المملكة المغربية تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى نهر السنغال جنوبا بل يرى أن الإستقلال الذي حصل عليه المغرب مازال مبتورا وأكد ذلك في الكثير من الخطابات ، ومن أهمها الخطاب الذي ألقاه يوم 07 مارس 1956 ، وأهم ما جاء فيه ؛ " ... مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة، والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية المغربية لم تنتزع عنها الوصايا فإستقلالنا يبقى مبتورا ، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها ..." ومن هنا جرت عدة إتصالات بين وفود من المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة الجزائرية المؤقته ، تم التوصل في تاريخ 06 جويلية 1961 إلى "إتفاق سري" بين " الحسن الثاني " ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقته " فرحات عباس"

وأهم ماجاء في هذا الإتفاق مايلي ؛

1. تأكيد حكومة المغرب مساندتها الغير مشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الإستقلال ووحدته الوطنية ، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقته الجزائرية في مفاوضات إيفيان.

2. تعترف من جهتها الحكومة المؤقته الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد حلا في المفوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة (4).

الجمهورية الجزائرية " مبدأ قدسية الحدود الموروثة "

لقد إعتمدت الجزائر على هذا التصور للعودة للأصل إلى القانون الروماني ، وكان يعني أن أمر القيصر الذي حرم إنتهاك وضع الأشياء فيما يخص ملكية العقارات ، بمعنى كل ماتملكه إستمر في إمتلاكه (5).

بحيث يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الموجودة في القانون الدولي المعاصر ، وهو يشير إلى أن " لكل مافي حوزته أوماتحت يده" أي بمعنى ثبات الحدود وهو متكون من شقين ؛

1. السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه.

2. مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم.

وهو المبدأ الذي ينادي بإحترام وبقاء الحدود الإستعمارية الموروثة وذلك بعد حصول الدولة على إستقلالها ، وكذلك إهتمام الفقهاء بمشكل الحدود التي تقول " أن الدولة الوارثة تكتسب من مورثتها فقط ذلك الإقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثى ، فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم" (6).

من هذا المنطلق فإن التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية حيث يعتبر هذا التصور من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر ، وهذا يتماشى ورغبة أغلب دول إفريقيا كون المبدأيمثل آلية لحماية السلام، فإحترام الحدود الموروثة كان يمثل الإتجاه الأقوى وذلك قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية ، فكان مبدأ قدسية الحدود الموروثة أحد المبادئ المؤسسة لها ، والذي تم تأييده بشكل رسمي في أول مِؤتمرلرؤساء الدول والحكومات لمنظمةالوحدة الإفريقية ، حيث أسبغ عليه طابعا قانونيا ملزما في نص الوثيقة الصادرة عنه ؛ " إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات ويشكل حدود الدول الإفريقية يوم إستقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص ...وتلتزم كل الدول الأعضاء بإحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الإستقلال "(7).

لذا فإن دفاع الجزائر عن الإرث الإستعماري مرتبط بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية سنة 1962 تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أنتظل قائمة حسب ماخططته القوى الإستعمارية وهذا ماأكده أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة ، بمدينة بشار في شهر أكتوبر من سنة 1963 ، حيث قال ؛ " إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الإستعمار "" وأن الجزائرواحدة موحدة لا تتجزأ مت النقطة 233 إلى تندوف" في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب

، كما عبر القادة العسكريين في العديد من اللقاءات مع الرئيس الراحل " هواري بومدين " عن رفضهم لتقديم أي تنازلات في مسألة الحدود" (8).

هذا التصور شكل السند الرئيسي للجزائر أمام الحجج المغربية فيما يخص الإتفاق المغربي مع الحكومة الجزائريةالمؤقته المبرم في 06 جويلية 1961، بحيث إعتبر المسئولون الجزائريون أن إتفاقية 1961 لا تكتسي أي قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا بإتفاق دولي ، كما أن المسئولين الجزائريين الموقعين على الإتفاق لم يبقو في السلطة بعد حصول الجزائر على الإستقلال وذلك من خلال تغير الأوضاع السياسية في الجزائر، إعتبرت حكومة الإستقلال غير ملزمة بإحترام إلتزامات الحكومة الجزائرية المؤقته ، وتبنيها قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار خاصة وأن التمسك بإتفاقية جولية 1961 يشكل إعتداء على الإستقلال الجزائري (09).

العلاقات الجزائرية ـ المغربية في ظل إختلاف الرؤى حول الحدود

مباشرة وبعد إستقلال الجزائر في جويلية 1962 ، عاد المغرب ليطرح قضية الحدود من جديد (10)، وفي ظل هده الأجواء المتوترة بين البلدين ، زار الملك المغربي " الحسن الثاني " الجزائر في الفترة المتدة بين 13 .15 مارس 1963 وأعاد الملك طرح قضية الحدود وتذكير الرئيس الجزائري " أحمد بن بلة " بالوعد المبرم مع الحكومة الجزائرية المؤقته ، فكان رد الرئيس بتأجيل القضية وأن تكون هناك لقاءات بين الوفود للتوصل إلى حل ، إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى نتيجة ، ومن جانبها تحركت الديبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي ، حيث وفي تاريخ 28 جوان 1963 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي "يقر على الحدود الموروثة عن الإستعمار" بينما بقي الموقف المغربي متحفظا ومصرا على بنود إتفاقيته مع الحكومة الجزائرية المؤقته ، القاضي بإعادة التفاوض حول الحدود (11).

تأكد مما لايدع للشك الخلاف الجزائري ـ المغربي وتوتر العلاقات بينهما بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ، والذي أكد موقف الجزائر الرسمي " الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب "(12).

التهميش

1ـ صايج مصطفى، العلاقات الجزائرية المغربية 1962ـ2000، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. 1995ـ 1996.، ص82.

2ـ نفسه ، ص 82.

3ـ نجلاء كفيسي، العلاقات الجزائرية . المغربية أفاقها واقعها تطورها ومستقبلها (1963ـ1964)، مذكرة ماستر ـجامعة بسكرة . 2012-2013، ص14.

4ـ صايج مصطفى، العلاقات الجزائرية المغربية.... مرجع سابق، ص161.

5ـ رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 ـ1988، رسالة ماجستير . جامعة قسنطينة 2007-2008، ص ،ص 57ـ59.

6ـ نجلاء كفيسي، العلاقات الجزائرية . المغربية أفاقها..... مرجع سابق ،ص 17.

7ـ رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية..... مرجع سابق ، ص 59.

8ـ الشاذلي بن جديد، مذكرات ملامح حياة 1929 ـ 1979 ج1، دار القصبة 2011 ، ص 250.

9 ـ رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية ..... مرجع سابق ، ص 60.

10ـ نصيب عتيقة ، العلاقات الجزائرية المغربية ماجستير . جامعة بسكرة ـ 2011-2012ً ص 78.

11ـ غيلاني السبتي ،علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، مذكرة دكتوراة، ججامعة باتنة . 2010-2011 ، ص120.

12ـ نصيب عتيقة ، العلاقات الجزائرية المغربية.... مرجع سابق ، ص 80.